

انطلاقاً من حرص اللجنة الوطنية لحقوق الانسان والمجلس الأعلى
لشؤون الأسرة واتساقاً مع توجيهات دولة قطر الإيجابية والفاعلة على
كافة المستويات المحلية والاقليمية عقدت هذه الندوة الهامة في الدوحة
قطر من 19 – 20 نوفمبر 2012.

ولما كانت خصائص هذا العصر الاهتمام بحقوق الإنسان بشكل عام
وبحقوق المرأة بشكل خاص لما لهذه القضية من انعكاسات هامة على
الأسرة والأطفال والمجتمعات وعلى اعتبار أن حقوق المرأة جزء من
حقوق الانسان فقد قامت المنظمات الدولية بجهود مكثفة في هذا المجال
على صياغة الاتفاقيات العالمية الملزمة.

وقد استفادت المرأة في العالمين العربي والاسلامي ولا شك من هذه
الجهود الدولية وأخذت تسعى لنيل حقوق حرمت منها بالرغم من أن
الاسلام منحها إياها منذ الف وأربعمئة عام حيث نعمت بها ومارستها
في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم.

وأخذت المرأة العربية والمسلمة وكل المتنورين في العالمين العربي
والإسلامي يشاركون العالم مشاركة إيجابية ومحاورين المنظمات الدولية

للوصول إلى الوضع العادل والطبيعي بالنسبة لحقوق المرأة مدركين أن التراث الإسلامي والثوابت الشرعية الإسلامية هي الأساس في هذه المسيرة العالمية العالمية واثقين أن المرأة العالمية ستكسب من مساهمة هذا التراث الإسلامي في تحقيق العدالة لقضية المرأة على مستوى الكرة الأرضية.

في إطار ذلك فقد انتهت هذه الندوة إلى التوصيات التالية:

1. تبني دولة قطر العمل على وضع وثيقة عربية إسلامية تتناول حقوق المرأة مستمدة من مصادر الشريعة الإسلامية.
2. تشكيل لجنة متخصصة لإعادة النظر في التحفظات المستندة إلى الشريعة الإسلامية لبيان مدى اتفاق أو اختلاف المواد المتحفظ عليها مع أحكام الشريعة، ومدى إمكانية رفع التحفظات التي لا تستند إلى أساس شرعي.

3. دعوة الجامعة العربية لاتخاذ اجراءات وضع اتفاقية اقليمية للقضاء

على كافة أشكال التمييز ضد المرأة العربية في ضوء أحكام

الشريعة الإسلامية.

4. وضع ميثاق بجمع بين الأصالة والمعاصرة عن كافة الحقوق التي

اعطاها الاسلام للمرأة يشكل مرجعا رسمياً وشعبياً في دراسة

الاتفاقيات المختلفة ومضامينها وترتيبها.

5. اقتراح تشكيل لجنة وطنية تتولى مراجعة كافة التقارير الصادرة

عن الدولة ذات الصلة بحقوق الانسان لتكوين رؤية مشتركة تعبر

بمصداقية وشفافية عن الواقع الفعلي، بما يجعلها نواة جيدة للخطط

الاستراتيجية للدولة.

6. دعوة الدول الاسلامية الموقعة على اتفاقية السيداو للعمل معاً على

تقديم مقترح مشترك تتضمن تعديل النصوص التي لا خلاف على

تعارضها مع الشريعة الاسلامية.

7. قيام المؤسسات المعنية بحقوق الانسان بالتعاون مع المتخصصين

في الشريعة الاسلامية بوضع برامج توعية للجنسين تستند الى عن

حقوق المرأة وقيمتها في الإسلام، وتركز على الأسرة باعتبارها
نواة المجتمع المسلم.

8.الطلب من مؤسسات المجتمع المدني المشاركة بتنظيم قدرات
تخصصية تتعلق بحقوق المرأة ومكانتها.

9.دعوة الجهتين المنظمتين لهذه الندوة إلى إعداد كتيب يضم أوراق
العمل المقدمة فيها وما تفضل المحاضرون بإهدائه إلى الندوة من
مؤلفاتهم القيمة والتوصيات النهائية.